الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4324 | الأربعاء | 21 ذي الحجة 1443 هـ | 20 يوليو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

بري يدعو للإسراع في ترسيم الحدود مع إسرائيل

الرئيس اللبناني : تعطيل عمل القضاء أمر غير جائز

بيروت – «وكالات» : دعا رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، خلال لقائه رئيس مجموعة العمل الأمريكية من أجل لبنان إدوارد جبريال والوفد المرافق، إلى الإسراع في ترسيم الحدود البحرية جنوب لبنان.

ونقل بيان صادر عن الموقع الرسمي لبري عنه القول: «لم يعد من وقت للمماطلة والتأخير في ترسيم الحدود البحرية».

من جهته، قال جبريال بعد اللقاء «أجرينا محادثات بناءة وصريحة، وأكدنا على أهمية السرعة في العمل من جانب الحكومة والمجلس النيابي لإنجاز القوانين والسياسات لجهة دفع المفاوضات قدما مع صندوق النقد الدولي».

وأضاف «ناقشنا مع رئيس المجلس النيابي العلاقات الثنائية بين لبنان والولايات المتحدة ودعم القوات المسلحة اللبنانية والبرامج الإنسانية، كما أعلمناه أن الولايات المتحدة قد دعمت الجيش اللبناني وبعض البرامج الإنمائية ومشاريع المجتمع المدني العام الفائت بـ 700 مليون دولار».

يذكر أن الوسيط الأمريكي في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل آموس هوكشتاين كان زار بيروت في 13 يونيو الماضي والتقى كبار المسؤولين اللبنانيين، وسمع منهم رداً موحداً في مسألة المفاوضات غير المباشرة للترسيم يتمثل بالتمسك بالخط 23 وبحقل قانا كاملاً.

وعقدت خمس جولات من المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، في مقر القوات الدولية «اليونيفيل» في منطقة رأس الناقورة جنوب لبنان، إلا أن المفاوضات متوقفة منذ فترة.

من جهة أخرى أكد الرئيس اللبناني العماد ميشال عون أن تعطيل العمل القضائي أمر غير جائز تحت أي ذريعة، داعياً إلى الإسراع في بت القضايا العالقة، لا سيما المرتبطة بالدعاوى المالية وجريمة انفجار مرفأ بيروت.

الرئيس اللبناني العماد ميشال عون

جاءت تصريحات الرئيس عون خلال ترؤسه اجتماعاً في قصر بعبدا، ظهر الإثنين، حضره وزير العدل القاضي هنري خوري، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود وأعضاء المجلس، ونائب الرئيس المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، حيث «تم خلال الاجتماع، البحث في الأوضاع القضائية الراهنة وعمل المحاكم والنيابات العامة»، بحسب بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية.

وأكد الرئيس عون أنه «من غير الجائز تعطيل العمل القضائي تحت أي ذريعة، وصولاً إلى معاقبة المرتكبين في أي موقع كانوا».

وشدّد الرئيس اللبناني على « ضرورة الإسراع في بت القضايا العالقة، لا سيما تلك المرتبطة بالدعاوى المالية وجريمة انفجار مرفأ بيروت حيث لا يزال ينتظر أهالي الضحايا والموقوفين كلمة القضاء».

واعتبر الرئيس عون أن «المدخل للوصول إلى الإصلاح الحقيقي ومكافحة الفساد، هو من خلال السلطة القضائية التي ينبغي أن تبقى محصنة حيث لا تتأثر بالضغوط أو المغريات».

وقال الرئيس عون إن «اللبنانيين والدول الشقيقة والصديقة، يتطلعون إلى تحقيق العدالة ومكافحة الفساد، وإنجاز الإصلاحات من دون تلكؤ، وللسلطة القضائية في هذا المجال الدور الأساسي في تعزيز الثقة بالمؤسسات وفعاليتها».

من ناحية أخرى اعتبر رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي أن تلبية مطالب القطاع العام، الذي ينفذ إضراباً مفتوحاً منذ أكثر من شهر، دفعة واحدة أمر مستحيل، مشيراً إلى أن إضراب القطاع العام يتسبب بشل مفاصل الدولة ووقف الإيرادات الكفيلة بزيادة الرواتب.

جاءت تصريحات ميقاتي خلال ترؤسه اجتماعاً للجنة الوزارية المكلفة بمعالجة تداعيات الأزمة المالية على سير المرفق العام، بعد ظهر الإثنين في السرايا الحكومية، للبحث في ملف الإضراب المفتوح الذي ينفذه الموظفون والعاملون في القطاع العام.

وقال ميقاتي إن «الإضراب على أحقيته ومشروعيته ليس الحل المستدام، لأنه يتسبب بشل كل مفاصل الدولة ووقف الإيرادات الاجتماعية وزيادة الرواتب»، مضيفاً «بالتالي، سنبقى في الدوامة ذاتها».

وأشار ميقاتي إلى أن « تلبية المطالب دفعة واحدة أمر مستحيل ويتسبب بانهيار أوسع للأوضاع، ونحن لسنا في هذا الوارد».

وأضاف «رغم صعوبة الواقع المالي للخزينة، سعينا ولا نزال نسعى لتوفير كل إمكانات الصمود والاستمرارية للعاملين في القطاع العام، الذين يشكلون العصب الأساسي للدولة».

وفي ختام الاجتماع، أعلن وزير العمل مصطفى بيرم المقررات، مشيراً إلى أنه «تم التوافق على المساواة في التعاطي مع العاملين في كل المرافق العمومية على اختلافها وتنوعها من دون أي تمييز أو استثناء، وأي استثناء حصل في الأيام الماضية تم وقفه».

وأضاف الوزير بيرم أنه تم التأكيد على «تسيير المرافق العامة وخدمة المواطنين، وفي ذلك مصلحة أولية وأكيدة للموظفين أنفسهم لتأمين انتظام رواتبهم. والحرص على النقاش العلمي البناء وعدم إعطاء الموظف أو المواطن بيد وسحب ما تم إعطاؤه منه بيد أخرى».

وأعلن الوزير بيرم أن الحل الشامل « سيكون من خلال إقرار الموازنة».

وأشار وزير العمل إلى حل موقت تم إقراره ويتمثل ب «دفع المساعدة الاجتماعية المقررة سابقاً والتي كانت تبلغ نصف راتب عن شهري مايو ويونيو الماضيين، واستصدار مرسوم استثنائي يقضي بدفع مساعدة اجتماعية جديدة تعادل راتبا كاملا كل شهر ابتداء من شهر يوليو الجاري ويستفيد من ذلك مَن شملهم قرار مجلس الوزراء الصادر سابقاً بهذا الشأن».

ومن بنود الحل المؤقت «النظر في مضاعفة الرواتب بعد إقرار الموازنة وفي ضوء الواردات التي سيتم تحصيلها. وإعطاء بدل نقل يومي عن الحضور الفعلي يبلغ 95 ألف ليرة».

وأشار الوزير بيرم إلى «تضمين اقتراح القانون المتعلق بفتح اعتماد إضافي لتغذية بنود الموازنة، ودفع فروقات بدلات النقل المتوجبة التي كانت تبلغ 64 ألف ليرة ولم تكن تدفع للموظفين بشكل عام، وستعطى هذه المستحقات بمفعول رجعي اعتبارا من شهر مارس الفائت».

وأعلن الوزير بيرم عن «ربط كل ما تقدم بالحضور لمدة يومين على الأقل تأميناً للواردات ومصالح الناس».

يذكر أن موظفي الإدارة العامة ينفذون إضراباً مفتوحاً منذ 13 يونيو الماضي للمطالبة بتصحيح رواتبهم والحصول على 10 لتر بنزين عن كل يوم عمل فعلي ليتمكن الموظف من الوصول إلى عمله.

كما يطالبون برفع قيمة التقديمات الاجتماعية وإعادة احتسابها بشكل يتناسب مع نسبة الضريبة التي يدفعها الموظفون، وخفض عدد ساعات العمل، وتأمين الأموال اللازمة للصناديق الضامنة ليتمكن الموظف من الحصول على الخدمة الطبية.

السيسي يؤكد ضرورة التعاون بين دول العالم لمواجهة أزمة الطاقة

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

«وكالات» : أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ضرورة التنسيق والتعاون بين كافة دول العالم لمواجهة أزمة الطاقة، واصفاً تلك الأزمة بأنها «أزمة عالمية كاشفة لا تقتصر فقط على توفر إمدادات الطاقة، ولكن تتعلق بتكلفة هذه الإمدادات والتي تؤثر بشكل مباشر على الأسعار في دول العالم ومن ضمنها مصر».

جاءت تصريحات الرئيس السيسي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشار الألماني أولاف شولتس الإثنين في العاصمة الألمانية برلين، حسبما أفادت الهيئة الوطنية للإعلام.

ورداً على سؤال حول ما يمكن أن تقدمه مصر من تعاون مع أوروبا بشأن إمدادات الغاز الطبيعي المسال، قال الرئيس السيسي «وقعنا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بحضور رئيسة المفوضية بشأن هذا الموضوع، واستعداد مصر أن تقدم ما لديها من تسهيلات للغاز الموجود في شرق المتوسط ليصل أوروبا للتخفيف من آثار هذه الأزمة».

وأوضح الرئيس السيسي أن محطات إسالة الغاز الموجودة في مصر،: «نستطيع من خلالها أن نصدر كل الغاز الذي يمكن الحصول عليه من شرق المتوسط إلى أوروبا، بالإمكانيات المتاحة بالفعل لدينا، ونحن مستعدون لذلك».

وأكد الرئيس المصري على ضرورة أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين مصر وأوروبا بشكلٍ أو بأخر في مجالات مختلفة، مشدداً على أن أزمة الغذاء والطاقة أزمة ضاغطة جداً على الاقتصاد في مصر.

كما أكد الرئيس السيسي أن مصر مصممة على المضي قدما في تعزيز الشراكة مع ألمانيا ، مشيراً إلى أن السنوات الماضية شهدت نقلة نوعية في الشراكة بين البلدين.

وأضاف الرئيس السيسي أن المباحثات تناولت العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك من بينها الإجراءات التي اتخذتها مصر لاستضافة مؤتمر المناخ العالمي (كوب-27).

ومضى الرئيس السيسي قائلا إنه أعرب للمستشار شولتس عن تقدير مصر البالغ للتعاون الاقتصادي والتنموي القائم مع ألمانيا والذي يشهد منذ سنوات مشاركة ألمانية نشطة في جهود التنمية المصرية وانخراطاً قوياً للشركات الألمانية العملاقة في تنفيذ مشروعات كبرى تساهم في تغيير وجه الحياة على أرض مصر من خلال إقامة بنية تحتية ضخمة وحديثة في العديد من القطاعات الحيوية.

وأوضح الرئيس المصري: «أن مناقشاتنا اليوم تطرقت الى الوضع الاقتصادي الدولي الصعب الناشيء عن الأزمة في أوكرانيا خاصة على صعيد أمن الغذاء والطاقة في العالم والتأثيرات السلبية غير المسبوقة التي شهدتها أسواقهما بسبب الأزمة، واتفقنا على أن الوضع الحالي يفرض على كافة الفاعلين الدوليين التحلي بالمسؤولية لإيجاد حلول وآليات عملية تخفف من تداعيات الأزمة على الدول الأكثر تضررا».

وأشار الرئيس السيسي إلى أنه» اتفق مع المستشار الألماني على أن يظل التنسيق بيننا إزاء قضايا المنطقة مستمرا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع في ليبيا وسوريا واليمن ، فضلا عن سبل مواجهة التطرف والإرهاب وظاهرة الهجرة غير الشرعية».

وأضاف الرئيس المصري «أطلعت المستشار الألماني شولتس على آخر تطورات قضية سد النهضة» ، مؤكداً على استمرار مصر في سعيها لإيجاد حل عادل يراعي متطلبات أمنها المائي الذي لا تفريط فيه من خلال التوصل لاتفاق قانوني ملزم لملء وتشغيل السد».

الغنوشي يمثل أمام النيابة بتهمة الإرهاب

زعيم حركة النهضة التونسية راشد الغنوشي

«وكالات» : يمثل رئيس حركة النهضة الإخوانية في تونس راشد الغنوشي، أمس الثلاثاء، أمام النيابة التونسية بتهمة الضلوع في جرائم إرهابية.

وبحسب ما ذكر راديو «موزاييك» الخاص، فإن الغنوشي تلقى بالفعل إخطاراً من السلطات القضائية لاستجوابه بصفته متهماً في القضية المرتبطة بالتمويلات المشبوهة لجمعية «نماء» الخيرية.

ويأتي القرار في أعقاب إصدار البنك المركزي، مطلع الشهر الجاري، مذكرة لتجميد أرصدة وحسابات مالية للغنوشي ومقربين منه.

ويواجه مسؤولون في جمعية نماء تونس الخيرية، جرائم بتبييض وغسل الأموال، والاشتباه في تمويل أشخاص أو تنظيمات مرتبطة بالإرهاب سواء داخل تونس أو خارجه.

ويخضع الغنوشي كمتهم في القضية إلى جانب نجله معاذ الغنوشي، وصهره وزير الخارجية السابق رفيق عبد السلام، ورئيس الحكومة أمين عام الحركة السابق حمادي الجبالي الذي اعتقل، مؤخراً، وتم الإفراج عنه ليبقى على ذمة التحقيقات في القضية ذاتها للتحقيق، وفق ما ذكر موقع صحيفة «عكاظ».

وأكدت المحامية إيمان قزارة، عضو هيئة الدفاع عن شكري بلعيد ومحمد البراهمي أن القضاء التونسي وجه تهمة الإرهاب رسمياً إلى رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي و32 شخصية أخرى، موضحة أن الجرائم المرتكبة من قبلهم تتعلق بالانتماء إلى تنظيم إرهابي وغسل الأموال.

وأصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بمدينة أريانة، في وقت سابق، قراراً بمنع سفر راشد الغنوشي، على خلفية ملف الجهاز السري لحزبه والقضية التي تقدمت بها هيئة الدفاع عن شكري بلعيد ومحمد البراهمي، في وقوف الجهاز السري وراء عمليات الاغتيالات السياسية.

دراغي في الجزائر لزيادة إمدادات الغاز لإيطاليا

«وكالات» : ترأّس رئيس الوزراء الايطالي ماريو دراغي الإثنين في الجزائر مع الرئيس عبد المجيد تبون القمة الجزائرية-الإيطالية الرابعة التي وقّعه خلالها البلدان عدداً من الاتفاقيات، لا سيّما لزيادة إمدادات الغاز الجزائري إلى روما.

وتهدف القمّة التي شارك فيها أيضاً ستّة وزراء إيطاليين «إلى تأكيد الشراكة المتميّزة في قطاع الطاقة» بين البلدين، بحسب بيان لمكتب دراغي.

ووقّع تبون ودراغي 15 مذكرة تفاهم واتفاقا تتعلق بمسائل القضاء والمؤسسات الصغيرة والشركات الناشئة والتعاون في مجالات الصناعة والطاقة والتنمية المستدامة.

والجزائر التي تجمعها علاقات مميّزة بايطاليا أصبحت «مزوّدها الأساسي بالغاز في الأشهر الأخيرة»، بعد أن تفوّقت عليها روسيا لفترة طويلة إذ كانت 45 في المئة من واردات الغاز الايطالية تأتي من روسيا، وفق ما أكّد دراغي للصحافيين.

وقال دراغي خلال منتدى اقتصادي بعد لقائه مع تبون إنّ «الاتفاقية الموقّعة بشأن التعاون في مجال الطاقة تشهد على تصميمنا على عمل المزيد في هذا المجال».

وتطلّعت دول عدّة إلى الجزائر لتقليل اعتمادها على روسيا منذ بداية غزوها أوكرانيا في أواخر فبراير (شباط).

وأعلن تبون من جهته أنّه سيتم التوقيع «على اتفاقية مهمة بين (شركة) أوكسيدنتال (الأمريكية) و(المجموعة الإيطالية) إيني و(الفرنسية) توتال ستمكن من إمداد إيطاليا بكميات كبيرة (إضافية) من الغاز».

وقال مصدر حكومي لوكالة فرانس برس ان هذا العقد سيمكن من «تطوير حقل يقع في محيط بيركين (في الصحراء) على أن ينتج أكثر من مليار برميل» من المحروقات.

تبون مستقبلاً دراغي في الجزائر

وأوضح المصدر نفسه أنّ الجزائر ستزيد أيضاً إمدادات الغاز لإيطاليا عبر تصدير نحو 4 مليارات متر مكعب إضافية في الأيام المقبلة.

ومنذ مطلع العام، أرسلت الجزائر لايطاليا 13،9 مليار متر مكعب من الغاز، أي أكثر بـ113 في المئة من الكميات المتوقّعة. وتتوقع أن تزودها بستة مليارات مكعّبة إضافية بحلول نهاية العام، بحسب وكالة الأنباء الجزائرية.

وإيني موجودة في الجزائر منذ 1981 وتدير مع الشركة الجزائرية العملاقة «سوناطراك» خط أنابيب «ترانسميد» الذي يربط الجزائر بإيطاليا، عبر تونس.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذا الخط 32 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي. وأكد الخبير عبد المجيد عطار وزير البيئة الجزائري السابق لوكالة فرانس برس في أبريل أن «الجزائر تصدر 22 مليار متر مكعب عبر خط أنابيب ترانسميد»، ما يبقي إمكانية لتصدير 10 مليارات متر مكعب اضافية.

وكان دراغي أعلن في زيارته الأخيرة إلى الجزائر في أبريل عن اتفاق لزيادة شحنات الغاز التي تصدّرها الجزائر، لكنّه لم يُعط أيّ أرقام حينها.

وكَانت مجموعة «إيني» لفتت في أبريل إلى أنّ هذا الاتفاق سيستخدم «قدرات النقل في خط أنابيب (ترانسميد) لتأمين مرونة أكبر في إمدادات الطاقة والتزويد التدريجي بأحجام متزايدة من الغاز اعتبارًا من العام 2022، (من أجل الوصول) إلى 9 مليارات متر مكعب (إضافية) من الغاز سنويًا في 2023-2024».

تم تجديد عقد الغاز بين البلدين في مايو 2019 لثماني سنوات حتى عام 2027، بالإضافة إلى عامين اختياريين إضافيين.

وقال رئيس الوزراء أيمن بن عبد الرحمن في افتتاح المنتدى الاقتصادي الثنائي إنّ التجارة بين الجزائر وإيطاليا تجاوزت 4،3 مليار دولار في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2022.